

الإثباتية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإثباتي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٦١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٠٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية ،

وإذ تكرر تأكيد الدعوة إلى اتخاذ إجراء محدد لصالح البلدان الجزرية النامية ، الواردة في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦^(١٣٧) و ١١١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩^(١٣٨) و ١٣٨ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣^(١٣٩) ،

وإذ تعترف بالمشاكل الصعبة التي تواجهها البلدان الجزرية النامية ، ولاسيما البلدان التي تعاني من معوقات ناجمة عن صغر حجمها ، ونأبيها ، وتعرضها للكوارث الطبيعية ، وقيود النقل ، وبعد المسافات بينها وبين مراكز الأسواق ، وكون أسواقها الداخلية محدودة جداً ، وافتقارها للموارد الطبيعية ، واعتمادها الشديد على عدد قليل من السلع الأساسية وقلّة موظفيها الإداريين ، وثقل أعبائها المالية ،

وإدراكاً منها للحاجة إلى بذل جهود إضافية في الوقت المناسب لتنفيذ التدابير المحددة اللازمة لمساعدة البلدان الجزرية النامية على التغلب على المعوقات الرئيسية التي تؤخر عملية التنمية فيها ،

١ - تؤكد من جديد قرارها ٢٠٦/٣٧ وغيره من قرارات الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذات الصلة ، وتطالب بتنفيذها الفوري والفعال ؛

٢ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام بشأن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي والتوصيات المتعلقة بالعمل المقبل لصالح البلدان الجزرية النامية^(١٤٨) ؛

٣ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول والمنظمات التي سهلت تنفيذ القرارات المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

٤ - تلاحظ مع القلق أن التدابير المحددة المتوخاة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بما في ذلك قرار المؤتمر ١٣٨ (د - ٦) ، لم تنفذ

١ - تحيط علماً بتقرير الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا^(١٤٦) الذي يغطي الاجتماعين اللذين عقداً بجنيف في ٢٢ آذار/مارس وفي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ ؛

٢ - تحيط علماً أيضاً بنتيجة الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا^(١٤٧) ، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ؛

٣ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يدعو إلى عقد الاجتماعات المطلوبة للخبراء الحكوميين المعنية بالنقل العكسي للتكنولوجيا على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٥٤/٣٨ ؛

٤ - تدعو الأمين العام إلى إجراء مشاورات مكثفة مع جميع الحكومات بقصد تأمين اشتراكها الكامل في اجتماعات الخبراء الحكوميين المعنية بالنقل العكسي للتكنولوجيا ؛

٥ - ترجو من مجلس التجارة والتنمية أن يضمّن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين فرعاً عن نتيجة الاجتماع الثالث للخبراء الحكوميين المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يدعو إلى عقد اجتماعات أخرى للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا وأن يقدم تقريراً عن نتائج تلك الاجتماعات إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢١٢/٣٩ - تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قرارها ٣٢٠١ (د - ١) ٦ و ٣٢٠٢ (د - ١) ٦ المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د - ١) ٧ المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية

(١٤٦) A/39/397 ، المرفق .

(١٤٧) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثالث - ألف .

١١ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، باستكشاف إمكانية تنظيم اجتماع متابعة حلقة العمل الإقليمية التي عقدت في سانت فنسنت وجُزر غرينادين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، يشترك فيه ممثلون للبلدان الجزرية النامية وغيرها من البلدان المهتمة ؛

١٢ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً في دورتها الحادية والأربعين عن التدابير المتخذة من قِبَل المجتمع الدولي للاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية ، على النحو المطلوب في هذا القرار وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، كي يتسنى للجمعية العامة الاضطلاع في تلك الدورة باستعراض شامل لمشاكل واحتياجات البلدان الجزرية النامية .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢١٣/٣٩ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن

الف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي قرّرت بمقتضاه عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن ،

وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن^(١٤٩) ،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر اتخذ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ قراراً^(١٥٠) أحاط علماً بمقتضاه بالتقدم الهام المحرز في طريق إعداد واعتماد اتفاق دولي بشأن شروط تسجيل السفن ، وأدرك أن ثمة حاجة إلى عقد دورة مستأنفة للمؤتمر لمدة ثلاثة أسابيع حتى يكمل المؤتمر عمله .

١ - تؤيد القرار الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن^(١٥٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ وتقرر عقد دورة مستأنفة للمؤتمر في جنيف في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير حتى ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ ؛

(١٤٩) A/39/558

(١٥٠) المرجع نفسه ، المرفق الأول .

بعد تنفيذاً كاملاً ، وتطلب إلى الدول والمنظمات الدولية أن تستجيب بطريقة إيجابية في هذا الشأن ؛

٥ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل ، بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية وسائر المؤسسات المختصة ، برنامج الدراسات المتعمقة التي تضطلع بها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالمشاكل المشتركة لاقتصادات البلدان الجزرية ، والمعوقات التي تعرقل نموها الاقتصادي وتمييزها الاقتصادية ، بغية اقتراح إجراءات محددة وملموسة ، على أن توضع في الاعتبار جملة أمور منها العوامل الجغرافية ، والحياة الجزرية التقليدية والمؤسسات الجزرية ، والبيئة المادية ، وأولويات التنمية ، ومشاكل البلدان الجزرية النامية في الاقتصاد الدولي ؛

٦ - ترجو أيضاً من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يلتزم آراء ممثلي البلدان الجزرية النامية وغيرها من البلدان المهتمة بشأن تنفيذ التدابير المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية ، على أن تؤخذ في الاعتبار الدراسات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن والدراسات المتوخاة في الفقرة ٥ أعلاه ؛

٧ - تطلب من جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تكثف جهودها لتنفيذ إجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذات الصلة ؛

٨ - ترجو من الأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ولاسيما اللجان الإقليمية ، أن تتخذ تدابير كافية للاستجابة بصورة فعّالة للاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ؛

٩ - ترجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقطع شوطاً أبعد في متابعة دوره ، لا بوصفه مركز تنسيق للعمل المحدد على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية فحسب ، وإنما أيضاً عند الاقتضاء بوصفه عاملاً حافزاً في هذا الصدد ، وذلك بالقيام ، في جملة أمور ، بتنظيم وتسهيل تبادل المعلومات والخبرة بين الأقاليم في تعاون كامل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ؛

١٠ - ترجو من المنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ، اتخاذ التدابير الكافية لكي تستجيب بطريقة إيجابية للاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ؛